

دور القطاع العام في تنمية وتطوير القطاع الزراعي في العراق

يأتي دور الدولة في تنمية وتطوير القطاع الزراعي في ظل وجود نوعين من التحديات التي يواجهها القطاع الزراعي في العراق بشكل خاص والقطاعات الاقتصادية الأخرى بشكل عام، فالتحدي الأول يتمثل بالتحديات الخارجية كالتطورات العلمية والتكنولوجية المذهلة التي شهدتها العالم لاسيما في مجال تقنيات الإنتاج الزراعي التي كان العراق وما يزال بعيدا عنها فضلاً عن تأثير التكتلات الاقتصادية العالمية والإقليمية والشركات متعددة الجنسية ودورها في إدارة وتنظيم عمليات الإنتاج وتسويقه (حيث تستحوذ الشركات العشر الأولى في العالم في مجال البذور والكيمياويات الزراعية على (85%) من السوق العالمية). أما التحدي الثاني، فيتمثل بالتحديات والعقبات الداخلية التي يعاني منها القطاع الزراعي في العراق نتيجة لما مر به من ظروف سياسية واقتصادية واجتماعية أدت إلى تدهور البنى التحتية للقطاع الزراعي وتراجع مستويات الإنتاج الزراعي وتخلفه بشكل كبير عن تحقيق المستوى الأمثل من الاكتفاء الذاتي، ولمعالجة وتطوير القطاع الزراعي في العراق وتحقيق الاكتفاء الذاتي من المنتجات الزراعية الأساسية يحتم الأمر وضع سياسة زراعية فاعلة من عدة محاور تستهدف تنمية القطاع الزراعي والنهوض به، ومن أهم محاور السياسة المقترحة هي :

أولاً : تعزيز قدرات الاستحواذ على التكنولوجيا وتطوير المراكز البحثية

يعد تحسين أداء القطاع الزراعي ورفع الإنتاجية الزراعية هدفاً استراتيجياً لتحقيق الأمن الغذائي في العراق، ويتمثل السبيل إلى تحقيق هذا الهدف في تعزيز قدرات الاستحواذ على التكنولوجيا الزراعية عن طريق الاهتمام بالتقدم العلمي وما يتمخض عنه من أفاق واسعة لتطوير الأساليب الزراعية المتبعة في إنتاج المحاصيل، كتطوير كفاءة استغلال المساحات الزراعية المتوفرة وتوسيعها وتحسين استخدام التقاوي والبذور المحسنة واختيار التركيب المحصولي والدورة الزراعية بالصورة الأكثر ملائمة والتوسع في المكننة الزراعية وتبني أساليب الري الحديثة وتطوير الأصول الوراثية باستخدام التقانة الحيوية والهندسية الوراثية والتقنيات الكيماوية .

أن تطور الإنتاجية والإنتاج الزراعي بفرعيه النباتي والحيواني يرتبط إلى حد كبير بالتحديث التقني الذي يتوقف

بدوره على البحوث العلمية ولاسيما في الميدان الزراعي والتي تأخذ بنظر الاعتبار الظروف المحلية للقطاع الزراعي في العراق، إذ ان الاستفادة من فوائد التقانات الحيوية (الحصول على سلالات وبنور فائقة الإنتاجية تحقق وفرة في الإنتاج الزراعي، إنتاج نباتات تتحمل الجفاف والملوحة وبالتالي الاقتصاد في مياه الري .إنتاج نباتات بقيم غذائية أعلى ...الخ) ما يزال ضعفا بسبب قصور الامكانيات البحثية وحاجة هذه التقانات الى مستويات مرتفعة من الموارد المحلية والخبرات والتجهيزات الفنية والتي غالبا ما تكون محتكره من قبل شركات عالميه متعددة الجنسية مما يجعل الاستفادة من ثمارها أو نتائج ابحاثها امرا شديدا التعقيد وباهظ التكاليف وبالإمكان تفعيل دور البحوث الزراعية في العراق لزيادة الإنتاجية الزراعية من خلال عدة عوامل نذكر منها الآتي :

- 1- التنسيق بين مراكز البحوث وأنشطتها في العراق والبلدان العربية والأجنبية بهدف تطوير وزيادة الخبرات والمهمات الفنية المتبادلة .
 - 2- توفير الملاكات المؤهلة للقيام بالأبحاث الزراعية بصورة عامه والتطبيقية منها بصورة خاصة .
 - 3- زيادة الموارد المخصصة لهذه الابحاث من قبل الحكومة العراقية .
 - 4- توفير التجهيزات العلمية والفنية والمختبرات المتخصصة .
 - 5- توفير البيئة الامنية والعلمية والمهنية التي تحافظ على العلماء والباحثين في هذا المجال .
- أن اعطاء الأهمية الكافية للبحوث العلمية الزراعية من حيث التشجيع والاستثمار يعد من أهم الوسائل لتحقيق الاهداف الاستراتيجية للتنمية الزراعية وتحقيق الامن الغذائي وذلك لما تتمتع به هذه البحوث من قدرة تطويع التكنولوجيا المستوردة من خلال قدرتها على القيام بالوظائف الاساسية الاتية .
- 1- التحديد الموضوعي والمعقول للأهداف الاستراتيجية المتعلقة بنوعية التكنولوجيا المستخدمة في الإنتاج الزراعي أو تلك التي ينبغي ابتكارها لاستخدامها والآليات والنظم الزراعية الكفيلة بضمان استغلال امثل للموارد الزراعية وجعلها تستجيب للاحتياجات المتزايدة للمستهلكين .
 - 2- توليد فيض مستمر من تكنولوجيا جديدة متوائمة مع الاحتياجات المتجددة للمجتمع المتطور ولاسيما فيما يتعلق بالإنتاج والإدارة والتسويق في الميدان الزراعي .

3- بلورة نظم انتاج متكامل ومتطورة أي تكامل البحوث التي تعالج العمليات الإنتاجية وبلورتها الى نظام إنتاجي أو نظام مزرعي كامل لسلعة زراعية معينة أو منطقتها معينة وهو ما يستدعي تضافر وتكامل الجهود بين مختلف الباحثين والمرشدين الزراعيين والمنتجين والمزارعين .

أن الفعالية في تحقيق هذه الوظائف تستدعي أن تكون الجهود التحتية الهادفة الى التنمية الزراعية تراعي الاهداف التي تسعى الى تحقيقها خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية والوطنية في القطاع الزراعي وأن تولي اهتماما ولاسيما للاستغلال الامثل للموارد الطبيعية ولعائد استثمار هذه الموارد، وأن تكون على وعي كامل بأهمية عنصر الزمن لتحقيق الاهداف المنشودة في الوقت المطلوب وأن تساهم هذه الجهود البحثية في تحقيق العدالة الاجتماعية عن طريق تحسين المستوى المعيشي للقاعدة العريضة من المزارعين في ضوء ما تقدم يمكن القول أن زيادة الإنتاجية في الزراعة تمثل المدخل الاساس لتطوير القطاع الزراعي وتحقيق وضع افضل للأمن الغذائي في العراق ويتطلب تحقيق ذلك تعزيز القدرة البحثية العراقية وتمكينها من مواكبة التطورات التقنية والعلمية العالمية وتوظيفها وتطويعها وفقا لظروف البيئة المحلية العراقية فضلاً عن تفعيل دور الارشاد الزراعي في نقل نتائج البحوث الزراعية الى الحقل ونقل المشاهدات من الحقل الى مركز البحوث وهو امر لا شك مرتبط بوضع الاطر المؤسسية اللازمة وتوفير الملاكات البشرية الكافية عددا ونوعا والدعم المالي اللازم .

ثانيا : الاهتمام بالسياسة السعرية والتسويقية وسياسة دعم مستلزمات الإنتاج الزراعي

ينبغي العمل على إنتاج سياسة سعرية وتسويقية تعمل على دعم اسعار المحاصيل المنتجات الزراعية ورفع اسعارها الى ما يقارب الاسعار العالمية أو الى المستوى الذي يجعل هذه الاسعار مجزية ومشجعة للمنتج الزراعي لتشجيع الاستثمار الزراعي وتوفير الحافز لزيادة الإنتاج ورفع الكفاءة الإنتاجية كما ينبغي في الوقت نفسه العمل على اتباع سياسة دعم مستلزمات الإنتاج الزراعي لتشجيع المنتجين الزراعيين على استخدام مدخلات الإنتاج المتطورة (كالبذور المحسنة والاسمدة الكيماوية والمبيدات الحشرية والمعدات وغيرها) وتوفير هذه المدخلات في اوقاتها

المحددة، حيث أن تحرير اسعار هذه المستلزمات ورفع الدعم عنها يؤدي الى ارتفاع اسعارها مما يساهم في زيادة الاعباء المالية على المزارعين وعدم مقدرتهم على شراء الكميات الكافية من هذه المدخلات الزراعية للتوسيع في الانتاج الزراعي، أن التحدي الرئيس الذي يواجه الامن الغذائي العراقي حالياً ومستقبلاً ينطوي على مدى قدرة الدولة على تطوير وتوفير مستلزمات الإنتاج الزراعي والحزم التقنية الحديثة بالكميات والنوعيات المناسبة وفي الاوقات المحددة، إذ لا بد في هذا الميدان الافادة من تجارب البلدان المتقدمة التي سبقتنا في هذا المضمار ووضعت في المقام الأول تزاوج وسيلتين مهمتين هما التكنولوجيا الحديثة والبحث العلمي مع السياسة السعرية المجزية والمحفزة للمنتج الزراعي، وهذا ما فعلته الولايات المتحدة الأمريكية وطبقته منذ الربع الاول من القرن العشرين ثم اتبعتها الدول الأوروبية الغربية في الخمسينات واليابان في الستينات ثم انتقلت بعد ذلك الى بلدان اقل تقدماً كالهند وبعض الدول النامية الأخرى في السبعينات، إذ كانت الدول الأوروبية بعد الحرب العالمية الثانية اكبر مستورد للمواد الغذائية ولكنها استطاعت في سنوات قليلة أن تصبح اكبر مصدر وذلك بسبب استخدامها الاساليب التكنولوجية الحديثة والدعم المالي الكبير الذي يحصل عليه المزارع الأوروبي والأسعار المضمونة لمنتجاته. هذا فضلاً عن سياسة الحماية التي أوجبت زيادة الرسوم الكمركية على المنتجات الزراعية المنافسة الي ترد من خارج السوق الأوروبية المشتركة. اما الولايات المتحدة فقد سبقت البلدان الأوروبية الغربية في اتباع هذه الاساليب في تطوير وتنمية زراعتها. كما أن تجربة الثورة الخضراء (Green Revolution) التي طبقتها المكسيك والهند وباكستان ودول اخرى نامية قد حققت نجاحاً كبيراً في تحسين كمية ونوعية الانتاج الزراعي وذلك لاعتمادها بالدرجة الاولى على المبتكرات البيولوجية المتمثلة باستخدام الاصناف عالية الإنتاجية من القمح والذي جرى استنباطه في مركز البحوث الزراعية الدولية في المكسيك وكذلك الاصناف العالية الانتاج من الرز التي جرى استنباطها في مركز البحوث الزراعية الدولية في الفيليبين، وقد حققت الهند بتطبيق هذه السياسة مع برنامج البحوث المتكامل اكتفاء ذاتياً وأصبحت تنعم بفائض من الحبوب تحفظه في مستودعاتها تفادياً لأي نقص بسبب الجفاف أو الكوارث الطبيعية، كما أن الهند اصبحت من البلدان المصدرة للحبوب بعد أن كانت حتى منتصف الستينات من القرن الماضي تعد بلد

المجاعات ونقص الاغذية الاساسية حيث كانت تستورد اكثر من عشرة ملايين طن سنويا من الحبوب حتى عام 1965. مما سبق يتضح أنه من الممكن للعراق بما لديه من امكانيات وموارد زراعية كافية أن يصل الى مستوى تحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع الاساسية الزراعية والاستغناء كليا عن استيرادها من الخارج اذا ما تبني سياسة سعرية وتسويقية مجزية مع برنامج مكثف وفعال للبحوث الزراعية والارشاد الزراعي ودعم مالي واعانات لمساعدة المنتج على التوسع في استخدام الاساليب التكنولوجية الحديثة بعد تطويرها بما يلائم البيئات الزراعية المختلفة في الدولة؛ لأن العراق لا تنقصه الموارد والإمكانيات اللازمة لتحقيق ذلك إنما يعاني من ضعف السياسات الزراعية وسوء الادارة المزرعية .

ثالثا : تنمية الموارد البشرية الزراعية الوطنية

تظهر اهمية تنمية الموارد البشرية الزراعية في ظل التحولات التي يشهدها الاقتصاد الوطني نحو سيادة اليات السوق والمنافسة فضلا عن التطورات التي احدثتها ثورة المعلومات والطور الهائل في مجال التكنولوجيا الزراعية اذ تبرز ضرورة تعزيز التأهيل الفني والتدريب المهني فضلا عن تنمية المهارات والقدرات البشرية الزراعية على استخدام التكنولوجيا المتقدمة وفي هذا الاتجاه يأتي دور الدولة في انتاج سياسة تنموية لتدريب وتأهيل الموارد البشرية الزراعية وتنمية القدرات الفنية المتاحة فضلا عن دعم البنى التحتية للبحث العلمي ودعمه في الجامعات ومراكز الابحاث وتشجيع عملية الابتكار والتطوير وأن تعمل الاستراتيجية المقترحة على اتخاذ التدابير والإجراءات التالية :-

- 1- دراسة وتحديد الاحتياج الفعلي الحالي والمستقبلي من التخصصات الزراعية المختلفة .
- 2- تصميم وتنفيذ برامج متعددة ومكثفة لتدريب قوة العمل غير الماهر من خلال اشراك كافة الاطراف ذات العلاقة بما فيها القطاع الخاص .
- 3- تحمل الدولة جزءا من تكاليف برامج تأهيل وإعادة تأهيل عمالة القطاع الخاص ضمن اطار صندوق للتدريب المهني، وضرورة أنشاء وإدارة مراكز للتدريب والتأهيل بما يلي احتياجاته من التخصصات الزراعية المختلفة .
- 4- ربط مخرجات التعليم العالي والتعليم الفني والتدريب المهني باحتياجات التنمية الزراعية في العراق .

رابعاً : الاهتمام بالبنية الأساسية الزراعية وتفعيل دور المؤسسات الساندة

ينبغي على القطاع العام القيام باستثمارات ضخمة في البنية التحتية للقطاع الزراعي والتي تضم الطرق والجسور والمجاري والكهرباء الخ. فضلاً عن إعادة تأهيل مشاريع الري والبر والبنية التحتية للموارد المائية وصيانة التربة باعتبارها حجر الزاوية لرفع إنتاجية الدوم الواحد من الأرض الزراعية لاسيما في جنوب البلاد والتي وصلت الى مرحلة الإنتاجية الحدية. كذلك حل مشكلات الملوحة والغرق والتصحر والاهتمام بنشاط المراعي الطبيعية والغابات والمسطحات المائية لتنشيط الإنتاج الحيواني. والعمل على تفعيل دور الهيئة العامة لوقاية المزروعات والهيئة العامة لخدمات الثروة الحيوانية ودوائر البيطرية كل في حقل اختصاصه لوقاية الثروة الحيوانية من الامراض والأوبئة التي تتعرض لها المزروعات وقطعان الثروة الحيوانية وتمويل المشاريع العلمية للبحوث الزراعية. وتأسيس وحدات رقابة نوعية للمنتجات الزراعية. فضلاً عن تفعيل دور مؤسسات الارشاد الزراعي لأداء دورها على الوجه الاكمل ويتم ذلك من خلال وضع وتطبيق سياسة واضحة للإرشاد الزراعي لتوجيه المزارعين نحو الزراعة الحديثة واستخدام المبتكرات المستجدة. فضلاً عن توجيه المزارعين وتحفيزهم لتطبيق نتائج البحوث الزراعية العملية والاهتمام بتلك البحوث بوضع تصورات جديدة لها للخروج من واقعها التقليدي .

خامساً : اقامة مخزون استراتيجي من السلع الغذائية الأساسية ووضع نظام لتنفيذه وادارته

إن للمخزون الاستراتيجي اهمية كبيرة في تحقيق الامن الغذائي العراقي والمحافظة فضلاً عن دوره في توفير السلع الغذائية والمحافظة على اسعارها في ضل التغيرات المفاجئة لأسعار السلع والمنتجات الزراعية المستوردة. لذا ينبغي العمل على بناء مخزون استراتيجي على المستوى الوطني لأهم السلع والمنتجات الغذائية العراقية و لاسيما منتجات الحبوب. بما يساعد على تمكين المواطن العراقي من الحصول على الغذاء بشكل دائم وفي مختلف الظروف والأحوال وأن يكون هذا المخزون الاستراتيجي يكفي لإشباع حاجة الطلب المحلي لمدة سنة واحدة على الاقل .

سادسا : الاهتمام بالموارد المائي وتفعيل سبل تنميته والمحافظة عليه

ينبغي التأكيد على تحقيق الامن المائي العراقي باعتباره الوسيلة الفعالة في تحقيق التنمية الزراعية المستدامة . ولتحقيق ذلك ينبغي التعاون بين وزارة الزراعة العراقية ووزارة الموارد المائية العراقية في اعداد السياسات و الاستراتيجيات لتنمية موارد المياه السطحية والجوفية وحمايتها من التلوث والتوسع في استخدام المياه غير التقليدية في الزراعة ورفع كفاءة استخدام مياه الري والعائدة منها . كما يتطلب الامر حل مشكلات المياه مع دول المنبع والجوار للحفاظ على حقوق العراق في مياه الانهار المشتركة مع الدول المتشاطئة وتثبيت هذه الحقوق وفق القوانين الدولية التي تعطي حقوقا للدول المتشاطئة ودول المنبع المجرى ودول المصب . فضلاً عن ذلك ينبغي الاهتمام بالمياه المتاحة وحمايتها وترشيد استهلاكها من خلال اتباع الخطوات الاتية :-

- 1- استخدام اساليب الري الحديثة (مثل الرش والتنقيط) بدلا من اسلوب الري التقليدي الذي يؤدي الى انجراف التربة وتملحها وهدر المياه .
- 2- التوسع في عمليات بناء السدود والخزانات السطحية من اجل استغلال اكبر قدر ممكن من المياه السطحية ومياه الامطار .
- 3- تحقيق الاستفادة القصوى من المياه الجوفية باستغلالها استغلالا امثل وتنظيم استثمارها وتجنب هدرها .
- 4- اعادة تأهيل وإنشاء المشاريع الاروائية والبزل ووضع الخطط اللازمة لذلك . والتأكد من صلاحية شبكات الصرف الصحي ومعالجة التسربات الى مجاري المياه وانسداد القنوات بالأعشاب الضارة .

سابعا : تفعيل دور السياسة التجارية ضد حالات الاغراق للسلع والمنتجات الزراعية في العراق

ينبغي على الحكومة العراقية تبني سياسة تجارية ثابتة لحماية الإنتاج الزراعي المحلي من منافسة المستورد والسماح بنسبة استيراد نفي بتغطية عجز الإنتاج المحلي كما هو معمول به في مجموعة من البلدان المجاورة. فضلا عن فرض شروط ومواصفات صحية في المنافذ الحدودية العراقية وتطبيق قوانين الحجز البيطري ومواصفات بطاقة دلالة المواد الغذائية حسب المواصفات القياسية العراقية أو وضع رسوم كمركية مدروسة أو رسوم اغراق على المادة المستوردة لحماية المنتجات المحلية .

ثامنا : تفعيل سبل الحفاظ على البيئة العراقية بشكل عام والزراعة بشكل خاص

يتم ذلك من خلال مواجهة المشكلات البيئية التي تعيق التنمية الزراعية في العراق والتي تكاد تمس الموارد الطبيعية العراقية جميعاً (الأرض –المياه –الغابات –المراعي –الثروة الحيوانية)وتتمثل المشكلات البيئية في العراق بتدهور نوعية التربة نتيجة التملح وتدهور نوعية مياه الري وقطع أشجار الغابات وتدهور المراعي ومشكلة التصحر . وغالبا ما تحدث هذه المشكلات البيئية في العراق نتيجة للممارسات الإنتاجية الخاطئة والاستخدام غير العلمي للمواد الكيماوية , وسوء استخدام المياه ومخلفات المصانع والمعامل في المجاري المائية وغيرها من الأسباب، ويمكن إيراد بعض الإجراءات لمواجهة المشكلات البيئية الزراعية في العراق من خلال :

- 1- الحفاظ على التربة الزراعية من كافة الملوثات التي تؤثر في الأراضي الزراعية فضلاً عن الحفاظ على سلامة المحاصيل بالتخلص من مخلفات المصانع وصيانة شبكات الصرف الصحي .
- 2- إتباع اسلوب المكافحة المتكاملة للآفات الزراعية وتشجيع استخدام المكافحة الحيوية (عوضاً عن المكافحة الكيماوية قدر الامكان) التي تنعكس ايجابيا على نوعية المنتج من جهة وعلى التوازن البيئي من جهة أخرى .
- 3- الحفاظ على المياه وترب الأراضي الزراعية من التلوث عن طريق استخدام الأسمدة الكيماوية بنسب وكميات معقولة .

4- تبني تراكييب محصولية تقوم على زراعات ذات استخدام محدود لمياه الري لمقاومة الملوحة والجفاف .

5- تنظيم عمليات القطع للأشجار في الغابات وإعادة تشجيرها وفق مخطط شامل .فضلا عن وضع قوانين متشددة على قطع الأشجار بشكل عشوائي ولاسيما الأشجار المعمرة التي تؤدي الى أثار سلبية وخطيرة على البيئة العراقية بشكل عام والبيئة الزراعية بشكل خاص .

6- ضرورة الاهتمام بدراسة البيئة وتأثيرها على التنمية الزراعية في العراق فضلاً عن الاستعانة بالمنظمات

الإقليمية والدولية لتقديم العون الفني والتدريب للمساعدة في سياسات وبرامج العمل البيئية .

تاسعا : التوسع في الاقراض والتمويل الزراعي وجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية الى القطاع الزراعي

ويتم ذلك من خلال تسهيل إقامة المؤسسات المالية في المناطق الريفية لتوسيع القروض في المناطق الريفية وتشجيع

المزارعين على الادخار في المؤسسات المصرفية . وأن يتصف النظام المصرفي بالمرونة ليتلاءم مع متطلبات

المستثمرين من القطاع الخاص الزراعي .فضلا عن تشجيع رؤوس الأموال الأجنبية ولاسيما الأوروبية والعربية

على الاستثمار في القطاع الزراعي من خلال تقديم المزيد من التسهيلات والمرونة في اختيار المشروع الاستثماري

والتأسيس لتوسيع الإنتاج ذي الجودة العالية والنوعية , ولاسيما في مجال الخضار والفواكه للتصدير الى الأسواق

الخارجية , وإيجاد قاعدة بيانات عن الإنتاج وتسويق المنتجات الزراعية الخام والمصنعة وتوفير التمويل للقطاع

الخاص المحلي عند الرغبة في الاستثمار في الزراعة وتسهيل الحصول على قروض طويلة ومتوسطة الأجل

وبشروط سهلة.

أن الاقراض الزراعي يساعد على تحقيق العديد من الأهداف وهي على ما يأتي :-

- 1- تعزيز دور القطاع الخاص وتطوير قدراته في تنمية الإنتاج الزراعي وتحسين المنتجات الزراعية .
- 2- يهيأ قاعدة مهمة للتنمية الزراعية دون إقبال كاهل ميزانية الدولة بأية مبالغ . فرأس ما الصندوق يبقى ملكا للدولة حيث يؤدي دوره في تحقيق التنمية من خلال دعمه للقطاع الخاص .
- 3- تطوير قدرات الفلاحين والمزارعين التي ستكون مفتاحا مهما لإنجاح مشاريع الخطط الاستثمارية الحكومية الممولة من واردات الدولة بما في ذلك ما يقدم للعراق من قروض ومنح مالية .
- 4- المساهمة بشكل فعال في تطوير الريف وزيادة دخول الأسر الريفية وبالتالي تقليص مستوى الفقر في الريف العراقي .
- 5- توفير فرص عمل للعاطلين عن العمل وتقليص مستوى البطالة المقنعة .

